المحاضرة الثامنة: معايير التدقيق الجزائرية الاصدار الثاني

وفقا للمقرر رقم 150 المؤرخ في11 اكتوبر2016 الذي يهدف إلى وضع المعايير التالية حيز التنفيذ تتمثل معايير التدقيق في المعايير التالية:

المعيار الجزائري للتدقيق (م.ج.ت :300) "تخطيط تدقيق الكشوف المالية "

المعيار الجزائري للتدقيق(م.ج.ت : 500) "العناصر المقنعة"

المعيار الجزائري للتدقيق(م.ج.ت : 510) "مهام التدقيق الأولية_الأرصدة الإفتتاحية "

المعيار الجزائري للتدقيق(م.ج.ت : 700) "تأسيس الرأي و تقرير التدقيق على الكشوف المالية".

1-المعيار الجزائري للتدقيق 300 : تخطيط تدقيق الكشوف المالية

هو عبارة عن وضع إستراتيجية التدقيق الشاملة المستمرة والمتكررة، المرتبطة بنهاية التدقيق السابق وتتواصل إلى غاية انتهاء التدقيق الجاري، حيث يعالج هذا المعيار التزامات المدقق في إطار تدقيق الكشوف المالية وبالأخص التدقيقات المتكررة.

ويهدف تدقيق الكشوف المالية إلى:

- الاهتمام المناسب بالمجالات المهمة من أجل عملية التدقيق.
- التعرف على المشاكل المتوقعة وحلها في الوقت المناسب.
- انجاز المهمة بفعالية وكفاءة.

ويقوم محافظ الحسابات بمايلي:

بخصوص الأنشطة الأولية للتخطيط لمهمة التدقيق **:** يجب على المدقق :

- وضع إجراءات فيما يتعلق باستمرار العلاقة مع المؤسسة و عملية التدقيق المحددة.
- التواصل مع المدقق السابق في حالة تغيير المدقق.
- تقييم الامتثال للمتطلبات الأخلاقية، بما في ذلك الاستقلالية .
- التحقق من معرفة بنود المهمة

اما بخصوص التخطيط لمهمة التدقيق :يجب عليه:

- إعداد إستراتيجية تدقيق و برنامج عمل وفقا لحجم الكيان و حجم الأعمال المطلوب إنجازها
- تحديث إستراتيجية التدقيق الشاملة و خطة التدقيق و تغييرهما حسبما هو ضروري أثناء سير عملية التدقيق.
- تخطيط طبيعة و توقيت ومدى توجيه و الإشراف على أعضاء فريق العملية و مراجعة عملهم.
- توثيق إستراتيجية التدقيق و خطة التدقيق الشاملة، بما في ذلك أية تغيرات جوهرية تتم أثناء عملية التدقيق.

أما فيما يتعلق بالتوثيق

يجب عليه في إدراج في وثائق التدقيق :

- الإستراتيجية العامة للتدقيق
- برنامج العمل
- جميع التغييرات و أسبابها التي أضافها للإستراتيجية العامة للتدقيق أو برنامج العمل خلال مهمة التدقيق.

2-المعيار الجزائري للتدقيق 500: "العناصر المقنعة

يهدف المدقق إلى تصور و وضع حيز التنفيذ لإجراءات التدقيق بغرض الحصول على عناصر مقنعة كافية وملائمة ليستند عليها في إبداء رأيه.

يطبق هذا المعيار على جميع العناصر المقنعة التي يجمعها المدقق

وتتمثل العناصر المقنعة في :

- المعلومات المحاسبية التي يستند عليها في إعداد الكشوف المالية(دفتر اليومية، دفتر الأستاذ) وكذلك الوثائق الثبوتية المرتبطة بالعمليات التي تقوم بها المؤسسة (الفواتير، العقود، سندات التحويل، الصكوك).
- المعلومات الأخرى التي تمكن المدقق الوصول إلى نتائج مبنية على يقين (محاضر اجتماع، تأكيدات خارجية، تقارير المحللين ، معلومات عن المنافسين، معلومات عن الرقابة الداخلية ، معلومات عن تدقيقات سابقة.).
- غياب المعلومات كأن ترفض الإدارة منح المدقق التصريحات المطلوبة منها.

هذه العناصر المقنعة تعتبر تراكمية في طبيعتها، وهيى تعزز وتثبت تأكيدات الإدارة(المعلومات المقدمة من طرف الإدارة) ،أو تناقضها.

3-المعيار الجزائري للتدقيق510 :"مهام التدقيق الأولية (الأرصدة الإفتتاحية)" :

يقصد بالأرصدة الافتتاحية العناصر الموجودة أو المبالغ الواردة في الكشوف المالية في بداية الفترة،والتي على أساسها يجب تقديم معلومات مثل:

-الطرق المحاسبية في عرض حسابات السنوات السابقة، خاصة الاحتمالات والالتزامات المسجلة خارج الميزانية.

أما مهمة التدقيق الأولية فهي المهمة التي تتصف بها الكشوف المالية للفترة السابقة بأنهالم تكن موضوع تدقيق أو تم تدقيقها من طرف المدقق السابق.

ويهدف المعيار إلى حصول المدقق على العناصر المقنعة الكافية والملائمة، التي تثبت بأن :

- الأرصدة الختامية للفترة السابقة تم نقلها بشكل صحيح.
- الأرصدة الافتتاحية لا تتضمن أخطاء جوهرية تؤثر على الكشوف المالية للفترة الحالية .
- التطبيق السليم للطرق المحاسبية وفق المرجع المحاسبي المطبق، وأي تغيير في الطرق المحاسبية تم الإفصاح عنه بشكل مناسب.

4-المعيار الجزائري للتدقيق 700: "تأسيس الرأي و تقرير التدقيق للكشوف المالية"

يعالج هذا المعيار التزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشوف المالية القائم على أساس تقييم الاستنتاجات المستخرجة من العناصر المقنعة المجمعة كذلك يعالج شكل ومضمون تقريره الذي يتم وفقا للمعايير الجزائرية للتدقيق.

ويهدف هذا المعيار إلى إبداء رأي قائم على أساس تقييم للاستنتاجات المستخرجة من العناصر المقنعة المجمعة والتعبير عن هذا الرأي بوضوح في تقرير مكتوب.

ويقوم محافظ الحسابات وفق هذا المعيار بمايلي:

- يعبر المدقق برأي غير معدل في حالة استنتاجه بأن الكشوف المالية أعدت وفق المرجع المحاسبي المطبق.
- يعبر برأي معدل في حالة استنتاجه بأن العناصر المقنعة المجمعة تدل على أن هناك اختلالات معتبرة في الكشوف المالية، أو أن العناصر المقنعة المجمعة غبر كافية للوصول إلى هذه النتيجة.
- إذا وجدت معلومات إضافية سيتم عرضها بالتزامن مع الكشوف المالية، فعلى المدقق تقدير إمكانية تمييزها عن الكشوف المالية، وفي حالة العكس يطلب من الكيان تغيير كيفية عرضها، وإذا رفضت الإدارة ذلك، يشير في تقريره إلى عدم مراجعته لهذه المعلومات الإضافية.